الصباح الاقتصادية
13
العدد 3084 - السنة الحادية عشرة
الأحد 18 رمضان 1439 - الموافق 3 يونيو 2018
Sunday 3 June 2018 - No.3084 - 11 th Year

بعدما وصل معدل سعر البرميل 72.7 دولاراً

«الشال»: 1.5 مليار دينار..الإيرادات النفطية المتوقعة للكويت خلال مايو الماضي

■ توجهات سيولة البورصة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.6 % منها

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاء شهر مايو 2018، انتهى الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2019/2018، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر مايو، معظمه، نحو 72.7 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 22.7 دولار أمريكي للبرميل، اي بما نسبته نحو 45.4%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولار أمريكي للبرميل، وأيضا يزيد بنحو 27.7 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 45 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2017، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 54.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر مايو 2018 أعلى بنحو 33.4% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 2.3- دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولار أمريكي وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر مايو، بما قيمته نحو 1.5 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية لمجمل السنة المالية الحالية، نحو 16.8 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3.5 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، والبالغة نحو 13.3 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.7 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 18.5 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2018 عجزاً قيمته 3 مليار دينار كويتي، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

أداء بورصة الكويت - مايو 2018

كان أداء شهر مايو أقل نشاطاً من أداء شهر أبريل، إذ انخفضت كل من مؤشرات القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات، وقيمة المؤشر العام (الشال)، وكذلك انخفضت المؤشرات الثلاثة للبورصة (175 شركة ضمنها 13 شركة لا تدخل ضمن مؤشرات البورصة)، حيث فقد مؤشر السوق الأول نحو 1.8%-، وفقد مؤشر السوق الرئيسي نحو 0.4%-، وفقد المؤشر العام وهو حصيلة أداء السوقين نحو 1.3%-. وحقق شهر مايو مستوى سيولة بحدود 204.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 240.8 مليون دينار كويتي في شهر أبريل 2018، اي أن السيولة تراجعت بنحو 15%-. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي بحدود 8.9 مليون دينار كويتي، أو أدنى بنحو 22.4%- عن معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل البالغ نحو 11.5 مليون دينار كويتي، وأدنى بنحو 26.9%- عن معدل قيمة التداول اليومي للشهور الأربعة الأولى من السنة الجارية، والبالغ نحو 12.2 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في خمسة أشهر (أي في 105 يوم عمل) نحو 1.203 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي نحو 11.5 مليون دينار كويتي، منخفضا بنحو 50%- مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لكامل عام 2017، ومنخفضا بنحو 65.5%- عن معدل قيمة التداول اليومي للشهور الخمسة الأولى من عام 2017.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.6% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.2% فقط من تلك السيولة، و10 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 4.5% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 15.1% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يتوجه بشدة إلى شركات قيمتها ضئيلة. أما توزيع السيولة خلال شهر مايو 2018 على الأسواق الثلاثة، فكانت كالتالي:

السوق الأول:

حظي بنحو 145.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 70.9% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50% من شركاته على 80.8% من سيولته ونحو 57.3% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 19.2% من سيولته، وبلغ معدل تركز السيولة فيه معدل مرتفع، حيث حظيت 3 شركات ضمنه على نحو 54.4% من سيولته.

السوق الرئيسي:

وحظي بنحو 59.7 مليون دينار كويتي، أو نحو 29.1% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 74.4% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 25.6% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق المزادات:

وحظي بنحو 29 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.014% من سيولة البورصة، وذلك أيضا في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة.

الاستثمارات السيادية - تقرير منتدى المؤسسات المالية والنقدية 2018

في تقرير عام 2018 حول أداء 750 مؤسسة استثمارية عامة -حكومية- عن عام 2017، يذكر التقرير بأن إجمالي أصولهم تحت الإدارة بلغت في نهاية العام الفائت نحو 36.2 تريليون دولار أمريكي -أي 36.2 ألف مليار دولار أمريكي- أو نحو 45% من حجم الاقتصاد العالمي المقدر بنحو 80 تريليون دولار أمريكي. ويذكر التقرير بأن نصيب مؤسسات التأمينات العامة من تلك الأصول نحو 40.9%، ونصيب البنوك المركزية نحو 36.7%، ونصيب الصناديق السيادية نحو 22.4%. وحققت تلك الاستثمارات ارتفاع في قيمتها في عام 2017 بنحو 7.3%، أو نحو 2.5 تريليون دولار أمريكي، وكان التفوق في الأداء لأربع مؤسسات ضمنها والتي حققت أكثر من 20% من ذلك النمو، أو نحو 519.8 مليار دولار أمريكي، وهي «نورغس بانك» النرويجي وبنك «الشعب الصيني» والبنك «الوطني السويسري» و«صندوق التأمينات الحكومي الياباني».

وكان الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة في العالم التي انحسر فيها حجم أصول مؤسسات الاستثمار العامة بأنواعها الثلاثة -صناديق التأمينات والبنوك المركزية والصناديق السيادية-، وفقدت نحو 24 مليار دولار أمريكي أو نحو 0.6% من حجم أصولها البالغ 3.9 تريليون دولار أمريكي كما في نهاية عام 2017. ولكن، ذلك الانحسار ليس عام، فالخسائر انحصرت في دول النفط، وفي إقليم الخليج تحديدا، ومعظمها كان من نصيب البنوك المركزية التي عانت كثيرا لمواجهة العجوزات المالية، وبعضها بدير الصناديق السيادية، إضافة إلى ضرورة دعم عملاتها بسبب الهبوط الشديد في أسعار النفط. أكبر الخسائر المطلقة كانت من نصيب مؤسسة «النقد العربي السعودي» البالغة في عام 2017 نحو 51 مليار دولار أمريكي، والتي أدت إلى هبوط مجموع أصولها بنسبة 9.3%، أو من نحو 547 مليار دولار أمريكي إلى نحو 496 مليار دولار أمريكي. وأكبر الخسائر النسبية كانت من نصيب بنك «قطر المركزي» الذي انخفضت قيمة أصوله بنحو 53%، أو من نحو 32 مليار دولار أمريكي إلى نحو 15 مليار دولار أمريكي، وخسر بنك «عمان المركزي» نحو 3 مليار دولار أمريكي أو نحو 15% من حجم أصوله، وخسر البنك «المركزي اليمني» نحو 7.8% من حجم أصوله لتصبح 4.8 مليار دولار أمريكي بدلا من 5.2 مليار دولار أمريكي. ومع ارتفاع أسعار النفط مؤخرا، من المحتمل أن تعوض تلك المؤسسات بعض أو كل تلك الخسائر إن ظلت أسعار النفط متماسكة ما بقي من العام الجاري.

صندوقان سياديان حققا خسائر ملحوظة في حجم أصولهما وفقا للتقرير، «الصندوق السيادي القطري» الذي هبطت قيمة أصوله بنحو 3.9%، و«الصندوق السيادي الكويتي» الذي هبطت قيمة أصوله بنحو 11.5%، وكان أكبر الصناديق السيادية خسارة، ولا نعرف حجم الخسارة بالأرقام المطلقة، ولكنها قد تبلغ نحو 68 مليار دولار أمريكي إذا اعتمدنا رقم وكالة «فيتش للتصنيف الإئتماني» بحجم إجمالي لإحتياطي الأجيال القادمة والإحتياطي العام بنحو 590 مليار دولار أمريكي، وقد تبلغ نحو 60 مليار دولار أمريكي باعتماد أرقام «المعهد العالمي لصناديق الثروة السيادية»- (SWFI) البالغ نحو 524 مليار دولار أمريكي وفق آخر ما نشر لديهم. المفارقة الغريبة هي أن رقم 68 مليار دولار أمريكي مساو تماما للفرق ما بين حجم الصندوق السيادي الكويتي الصادر عن نفس المعهد في عام 2015 البالغ 592 مليار دولار أمريكي، وذلك الصادر في عام 2016 والبالغ 524 مليار دولار أمريكي، أي ربما يكون رقم منقول وقديم. وفي الحالتين، يعتبر رقم الهبوط مخيف ولا يفسره بأي حال الرقم المعلن لعجز الموازنة المقدر بنحو 2.5 مليار دينار كويتي 8.25- مليار دولار أمريكي- للسنة المالية المنتهية في 2018/03/31، والواقع أن «وكالة فيتش» قدرت دخل الاحتياطي للسنة المالية الفائتة بنحو 4.6 مليار دينار كويتي، بما يعنيه ذلك من تحقيق الصندوق السيادي لنمو موجب وليس انحسار في قيمة أصوله، كذلك من غير المنطقي نسبة ذلك الهبوط الكبير إلى السحب من الاحتياطي العام في سنة واحدة، لذلك نميل إلى الإعتقاد بأن الرقم شامل للسنوات المالية الثلاث 2016/2015 إلى 2018/2017.

ونحن نعتقد بأن في التقرير خطأ ما، ولكن، يمكن الإفادة من خلاصاته في إتجاهين، الأول، هو ضرورة أن تكون الحكومة الكويتية أكثر شفافية في نشر أرقامها وأن تكون هي المصدر الموثوق، حتى لا نتعرض في كل مرة ينشر فيها رقم إلى لبس وضياع وقت طويل في الجدل حوله، والثاني هو أن الإنحسار حادث سواء كان في سنة واحدة أو ثلاث سنوات، وأن وضع المالية العامة خطر والخلاف حول توقيت تفاقم مخاطره وليس حدوثها من عدمه، وأن ارتفاع أسعار النفط المؤقت يفترض أن يكون حافزا لإصلاحات هيكلية جوهرية وليس إرتخاء إصلاحات متواضعة في الأصل، والإرتخاء ما يحدث حاليا.

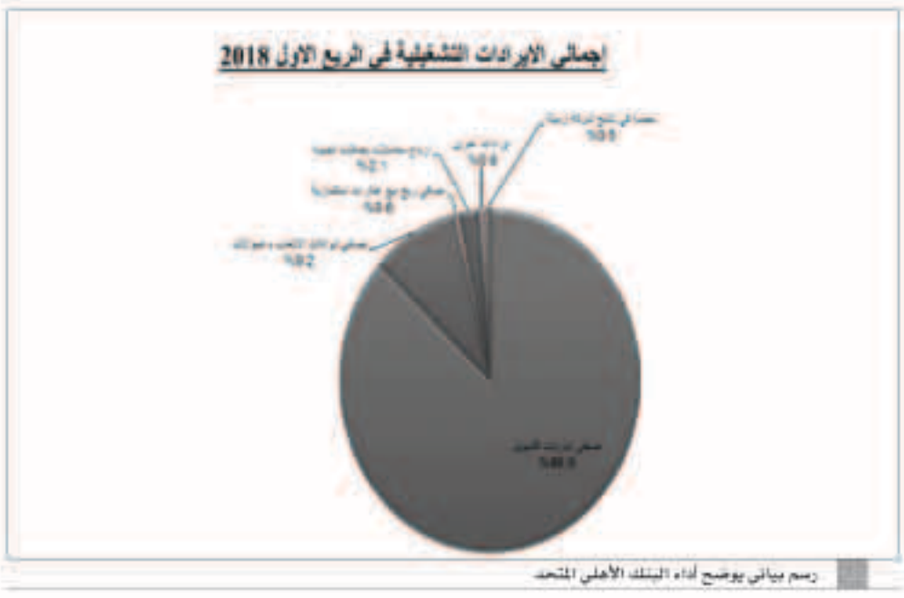

رسم بياني يوضح أداء البنك الأهلي المتحد

البيان	2018/01/31 (ألف دينار كويتي)	2017/01/31 (ألف دينار كويتي)	التغير: القيمة	التغير: %
مجموع الموجودات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مجموع المطلوبات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	424,456	382,632	41,824	%10.9
مجموع الإيرادات التشغيلية	29,187	29,301	888	%1.1
مجموع المصروفات التشغيلية	8,604	8,627	23-	%0.3-
المخصصات	2,374	2,365	9	%0.4
الضرائب	758	758	0	%0.0
صافي الربح	16,824	16,004	820	%5.1
المؤشرات				
** العائد على معدل الموجودات	%4.0	%4.7		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%16.2	%16.7		
** العائد على معدل رأسمال	%10	%9.7		
ربحية السهم الواحد (فلس)	10.0	9.5	0.5	%5.3
تكلفة سهم البنك (فلس)	120	160	14-	%11.4-
* مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	8.0	12.7		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.4	2.1		

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2018 للبنك الأهلي المتحد

■ البنك الأهلي المتحد حقق صافي أرباح 16.82 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الحالي

نتائج البنك الأهلي المتحد - الربع الأول 2018

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 16.82 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 820 ألف دينار كويتي أي ما نسبته 5.1%، مقارنة بنحو 16 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية مقابل انخفاضا طفيفا في المصروفات التشغيلية. وعليه ارتفع الربح التشغيلي للبنك البالغ بنحو 909 ألف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 20.58 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 19.67 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 886 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 3.1%، وصولا إلى نحو 29.19 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 28.30 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 25.3 مليون دينار كويتي (86.8%) من جملة الإيرادات التشغيلية)، مقارنة بنحو 23.4 مليون دينار كويتي (82.5%) من جملة الإيرادات التشغيلية)، وحقق بند حصة في نتائج شركة زميلة أرباحا بنحو 141 ألف دينار كويتي، مقارنة بخسائر بلغت نحو 99 ألف دينار كويتي، بينما لم يحقق البنك أي أرباح من بيع إستثمارات في أوراق مالية، مقارنة بأرباح بنحو 1.4 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الفائت.

وانخفضت جملة مصروفات التشغيل للبنك إنخفاضا طفيفا، وبنحو 23 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 0.3%، وصولا إلى نحو 8.604 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 8.627 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض أهم بنود المصروفات التشغيلية -تكاليف موظفين ومصروفات تشغيل أخرى- بنحو 140 ألف دينار كويتي أو بنسبة 1.7%، وارتفع بند الإستهلاك بنحو 117 ألف دينار كويتي أو بنحو 21.2%. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 29.5% بعد أن كانت نحو 30.5%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 39 ألف دينار كويتي أو بنسبة 1.3%، عندما بلغت نحو 2.97 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.93 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 57.6% من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن كان عند نحو 56.5% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.755 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت قيمته 89.7 مليون دينار كويتي ونسبته 2.4%، مقارنة بنحو 3.666 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، بينما انخفض بنحو 25.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 0.7%، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية الربع الأول من عام 2017 عندما بلغ نحو 3.781 مليار دينار كويتي. وارتفع بند ودائع لدى بنوك الأخرى بنحو 61.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 27.5%، وصولا إلى نحو 283.8 مليون دينار كويتي (7.6% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 222.6 مليون دينار كويتي (6.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية العام السابق، وارتفع بنحو 16.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 6%، عندما بلغ نحو 267.6 مليون دينار كويتي (7.1% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وسجل بند مديني تمويل إرتفاعا بلغ قدره 23.7 مليون دينار كويتي ونسبته 0.9%، ليصل إلى نحو 2.696 مليار دينار كويتي (71.8% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.673 مليار دينار كويتي (72.9% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية ديسمبر 2017، لكنه انخفض وبنحو 52.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.9%، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ آنذاك ما قيمته 2.749 مليار دينار كويتي (72.7% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مديني تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 84.1% مقارنة بنحو 84.2% في نهاية الربع الأول من العام الفائت.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 72.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.3%، لتصل إلى نحو 3.270 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.198 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، بينما حققت انخفاضا بنحو 67.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت 2% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت، حين بلغت آنذاك نحو 3.338 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.1% مقارنة بنحو 88.3%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات الربحية قد سجلت أداءً مختلطا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، إلى نحو 36% مقارنة بنحو 37%. وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 16.2%، مقارنة بنحو 16.7%. بينما ارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA)، إلى نحو 1.8% قياسا بنحو 1.7%. وارتفعت أيضا، ربحية السهم الواحد (EPS) إلى 10 فلس، مقابل 9.5 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 8 مرة (أي تحسن) مقارنة مع 12.1 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 5.3% مقابل انخفاض السعر السوقي للسهم بنسبة 30.4%، مقارنة مع مستويات 31 مارس 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 مرة بعد أن كان 2.1 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما تراجعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 382.7 نقطة، بانخفاض بلغ قيمته 0.6 نقطة ونسبته 0.2% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض أيضا بنحو 4.3 نقطة، أي ما يعادل 1.1% عن إقفال نهاية عام 2017.

	اسم الشركة	يوم الخميس ٢٠١٨/٠٥/٣١	يوم الخميس ٢٠١٨/٠٥/٢٤	الفرق %	إقفال 2017	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	448.8	452.1	(0.7)	429.7	4.4
2	بنك الخليج	212.1	208.8	1.6	193.4	9.7
3	البنك التجاري الكويتي	501.6	501.6	0.0	375.3	33.7
4	البنك الأهلي الكويتي	209.5	205.6	1.9	189.9	10.3
5	بنك الكويت الدولي	228.2	228.2	0.0	237.6	(4.0)
6	البنك الأهلي المتحد	265.6	268.8	(1.1)	331.9	(20.0)
7	بنك برقان	250.1	257.3	(2.9)	299.9	(16.6)
8	بيت التمويل الكويتي	1,366.7	1,334.1	2.4	1,401.1	(2.5)
	القطاع البنوك	**439.9**	**439.4**	**0.1**	**430.2**	**2.3**
9	شركة التسهيلات التجارية	118.4	118.4	0.0	122.7	(3.5)
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	212.4	210.7	0.8	234.2	(9.3)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	112.0	108.2	3.5	123.3	(9.2)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	561.6	570.9	(1.6)	746.5	(24.8)
13	شركة السجل للاستثمار الاستثمار	46.6	43.7	6.6	44.4	5.0
	القطاع الاستثمار	**199.4**	**200.0**	**(0.3)**	**240.8**	**(17.2)**
14	شركة الكويت للتأمين	59.5	66.2	(10.1)	60.6	(1.8)
15	مجموعة الخليج للتأمين	365.0	342.2	6.7	469.9	(22.3)
16	الشركة الأهلية للتأمين	159.6	159.6	0.0	174.6	(8.6)
17	شركة وربة للتأمين	49.4	49.1	0.6	52.8	(6.4)
	القطاع التأمين	**135.6**	**135.0**	**0.4**	**158.1**	**(14.2)**
18	شركة عقارات الكويت	76.8	73.7	4.2	92.1	(16.6)
19	شركة العقارات المتحدة	117.9	117.9	0.0	163.2	(27.8)
20	الشركة الوطنية العقارية	267.4	252.2	6.0	282.1	(5.2)
21	شركة الصالحية العقارية	1,360.8	1,340.6	1.5	1,429.4	(4.8)
	القطاع العقاري	**178.6**	**173.2**	**3.1**	**198.3**	**(9.9)**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	134.0	133.1	0.7	134.0	0.0
23	شركة أسمنت الكويت	631.6	631.6	0.0	708.5	(10.9)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	143.5	147.9	(3.0)	167.5	(14.3)
	القطاع الصناعي	**183.4**	**183.8**	**(0.2)**	**198.1**	**(7.4)**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	643.4	659.1	(2.4)	816.0	(21.2)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	3,258.0	3,320.5	(1.9)	3,112.5	4.7
27	شركة الاتصالات المتنقلة	431.9	450.6	(4.2)	616.0	(29.9)
28	شركة مرعي القابضة (ش.م.ك.ع)	25.7	24.3	5.8	11.3	127.4
	القطاع الخدمات	**894.5**	**917.6**	**(2.5)**	**991.1**	**(9.7)**
29	شركة كل و تجارة العوشي	155.0	155.0	0.0	190.8	(18.8)
30	شركة دلة الصفة القابضة	44.0	49.6	(11.3)	70.1	(37.2)
	القطاع الأغذية	**456.2**	**456.9**	**(0.2)**	**421.4**	**8.3**
31	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	366.6	366.6	0.0	375.0	(2.2)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	358.7	327.0	3.6	322.6	5.0
33	شركة أم القوين للاستثمارات الصناعية (ش.م.ع)	518.7	518.7	0.0	588.6	(11.9)
	الشركات غير الكويتية	**228.4**	**226.3**	**0.9**	**230.2**	**(0.8)**
	المؤشر العام	**382.7**	**383.3**	**(0.2)**	**387.0**	**(1.1)**

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

■ أكبر خسائر «الاستثمارات السيادية» كانت من نصيب مؤسسة «النقد العربي السعودي» البالغة 51 مليار دولار في 2017